٥٩

دراسات

صفر ١٤٤٢هـ / أكتوبر ٢٠٢٠م

تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية

كيفية الاستفادة من التجارب العالمية

تأليف:
آلاء الدويش وعثمان المزيد

تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية

كيفية الاستفادة من التجارب العالمية

تأليف:
آلاء الدويش وعثمان المزيد

إهداء

هذه الدراسة إلى روح أختنا المرحومة نوف بنت علي المزيد تغمدها الله بواسع رحمته، متمنين أن يجعل المولى أجر وثواب هذا العلم في ميزان حسناتها وأن يجمعنا وإياها في مستقر رحمته، في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدويش، الاء
تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية
الواقع والمستقبل كيفية الاستفادة من التجارب العالمية. / الاء الدويش؛ عثمان المزيد.- الرياض، ١٤٤١هـ

٥٠ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (دراسات؛ ٥٩)

ردمك: ٨_٤٣_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- المؤسسات غير الربحية ٢- المنظمات والهيئات - السعودية
أ. المزيد، عثمان (مؤلف مشارك) ب. العنوان ج. السلسلة

ديوي ٦٥٨,٠٤٨ ١٤٤١/٦٦٢٨

رقم الإيداع: ١٤٤١/٦٦٢٨
ردمك: ٨_٤٣_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

المقدمة	٨
نشأة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ	٩
نبذة تاريخية عن القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ	٩
واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الشرق الأوسط	١١
الإِمَارات العربِيَّة المُتَّحِدة	١٢
المملكة الأردنية الهاشمية	١٤
جُمهورِيَّةُ مِصرَ العَرَبيّة	١٥
واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ عالميًّا	١٦
الوِلَايَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكِيَّة	١٦
الجُمهُوريّة الفَرَنسِيَّة	١٨
المملكة المتحدة	٢٠
مملكة السويد	٢٢
اليابان	٢٣
روسيا الاتحادية	٢٥
القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية	٢٨
الوضع الراهن لأبحاث القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة	٢٨
واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية	٢٩
أهمية القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ السعودي ورؤية ٢٠٣٠	٣٠
مقارنات لأثر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في التنمية الاقتصادية	٣٢
العوامل المؤثرة في إنتاجية وتطور القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ	٣٣
تحديات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية	٣٤
التوصيات	٤٠
الخاتمة	٤٤

المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في شتى المجالات بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وتحت ظل رؤية الابتكار والتجديد رؤية ٢٠٣٠، والتي ستساهم في تطور نمط حياة المواطنين والمقيمين والزائرين للمملكة.

ترتكز رؤية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور رئيسة، هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. هذه الدراسة تسلط الضوء على المحور الثالث من الرؤية «وطن طموح»، ولا سيما تمكين المسؤولية الاجتماعية، وكيفية المساهمة في تحقيق أثرٍ أكبرَ للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية. وتطمح هذه الدراسة إلى المساهمة في رفْع الوعي تجاه دعم القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ وتمكين المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة[١] من تحقيق أثرٍ ذي عُمْقٍ إستراتيجي يصب بشكل مباشر في نهضة المجتمع السعودي والعربي ورفع مستوى اتخاذ القرار للمنظمات والأفراد والمهتمين بالاستثمار، والمساهمة في تأسيس وتطوير التركيبة التنظيمية، ولرفع كفاءة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة.

بات العالم يدرك أهمية دور المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ووجودها بشكل أكثر فاعلية، خصوصًا في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد ودخول العالم في أزمة اقتصادية وصحية وسياسية بسبب آثار الجائحة منذ بداياتها في نهاية العام الماضي، وتعطل وظائف عديد من المنظمات في القطاع الخاص والحكومي.

يقدم الباحثان في هذه الدراسة نبذة عن تاريخ القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ وواقعه عالميًّا. إضافةً إلى تقديم نظرة شمولية لواقع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بالمنظمات العالمية. وتعرض الدراسة التحديات الخاصة بالقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة، وأخيرًا تشرح الدراسة بشكل تحليلي واقع أدوات قياس الأثر الاجتماعي للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية، والتي تعد ذات أهمية في تقييم المستوى الحقيقي للأثر الاجتماعي الخاص بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة.

---

(١) بناءً على تصنيف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يطلق على المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية "الجهات الغير الربحية" والتي تشمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات المتخصصة مثل جمعية تنمية أسرية ، أيتام وغيرها.

نشأة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ

- **نبذة تاريخية عن القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ**

تُعدُّ المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة جزءًا مهمًّا في المجتمع، ولا يقتصر دورها على سدِّ الفجوات بين القطاع الحكومي والخاص، بل تُعنى بتطوير الخدمات وتوفير البرامج الداعمة لجميع شرائح المجتمع.

تُعرف المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة بعدم تطلُّعها إلى تعظيم العوائد المادية والإيرادات المالية، وبتركيزها على الاهتمام باحتياجات المجتمع[٢]. وتُوجد محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا، وبالنظر إلى تاريخ ما قبل ظهور القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ بشكله الحالي إلى منظمات مدنية مستقلة، نجد أن العمل الخيري بُني على مفهوم الإحسان والصدقة، ثُمّ تحول في العصر الحديث إلى كيانات اعتبارية تُؤَسس على شكل هيئات ومنظمات مدنية تتلقَّى الدعم من قِبَل المحسنين. ومن خلال التطور المعرفي والعملي لحوكمة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، ظهر عديد من الأساليب الإدارية والمحاسبية المستحدثة من العالَم الغربي، مثل: معايير الجودة، مقاييس الأداء، مقاييس الأثر الاجتماعي وغيرها، والتي تساهم في تطوير المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة وجودتها للمستفيدين. يعود العمل الخيري إلى ما قبل العصر الحديث، وبالنظر عبر الأحداث التاريخية، يتشكل لدينا مفهومٌ عميق عن العمل الخيري المتأصل في مختلف الحضارات والقارات.

هناك العديد من الأشكال للأعمال الخيرية عبر التاريخ والمستمرة حتى الآن. فعلى سبيل المثال لا الحصر ظهور أحد أهم الأشكال للأعمال الخيرية "الأوقاف الخيرية" والتي تعود نشأتها إلى ما قبل عصر الإسلام[٣] في كلٍّ من الحضارات اليونانية والحضارة الرومانية وغيرها[٤]. إذ كانت الأوقاف في ذلك الوقت تهتم بتوفير احتياجات الشعوب. ويعرف بأن أوائل العمل الخيري في الحضارة الإسلامية ظهرت بمفهوم «الأوقاف الإسلامية»[٥]،

(2) Susannah Morris, "Defining the nonprofit sector: Some lessons from history," *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations* 11, no.1 (2000): 25-30.

(3) Magda I. Abdel Mohsin, "The Institution of Waqf a Non-Profit Institution to Financing the Needy Sectors," Paper presented at "Research and Development: The Bridge between Ideals and Realities", IIUM International Conference on Islamic Banking and Finance، Kuala Lumpur, Malaysia, April 23–25 2007: 1.

(4) Murat Çizakça, "Awqaf in History and its Implications for Modern Islamic Economies," *Islamic Economic Studies* 6, no. 1 (1998): 48.

(٥) هذه الدراسة تركّز على المنظمات غير الرِّبْحِيَّة باستثناء الأوقاف الإسلامية مع المعرفة بأهمية هذا المفهوم، ولذلك البحث عن الأساليب الإدارية المتبعة والتحديات التي تواجه الأوقاف وكيفية الاستفادة من التجارب الناجحة لإدارتها موضوع مهم للبحوث المستقبلية.

وكانت بدايتها في زمن الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- في القرن السابع، وذلك من خلال بناء المسجد النبوي في المدينة المنورة ومسجد قباء لأداء الفرائض الدينية ولتوفير مقر لنقل العلوم[٦]. ترتكز أهمية الأوقاف الخيرية الإسلامية في تعزيز التقدم الاقتصادي والقضاء على الفقر والمساهمة في تخفيض الإنفاق الحكومي ومنع حدوث العجز المالي في المشاريع.[٧]

ومن الأمثلة على ممارسات العمل الخيري التي ظهرتْ في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. فعلى سبيل المثال: وثِّقت أبرز الجهود التي ساهمت في توفير حلول للمشاكل الاجتماعية؛ إذ نشر الباحث الإسباني المؤثر خوان لويس فيفيس (عام ١٤٩٢-١٥٤٠م) مقالاً بعنوان:

«De Subventione Pauperum» والتي تَعنِي باللغة اللاتينية: «إعانة الفقراء»، وقد حمَّلَ فيه الحكومات مسؤولية سوء توفير حملات الإغاثة للحفاظ على النظام الاجتماعي في تلك الحِقْبَة.

وقد تبنَّت المدنُ الخاضعة للحكم الإسباني هذه السياسات متمثلةً بالنقاط التالية:

- منع التسول.
- دمج الموارد الخيرية.
- تقديم المساعدة لغَيْر القادرين على العمل.

وتُعد أفكار خوان لويس فيفيس نموذجًا مثاليًّا لإنشاء قوانين لِحَلِّ مشاكل الفقر المستقبلية في أوروبا وفي المستعمرات الأمريكية في تلك الحقبة. وفي القرن السادس عشر تُرجِم مصطلح «العمل الخيري» من اللغة اليونانية إلى اللغة الإنجليزية (Philanthropy) الذي تُرجم حينها إلى «حُب الجنس البشري».[٨]

ومن الأعمال الخيرية في القرن السابع عشر مساعدة المتضررين من الحروب في كلٍّ من أوروبا الوسطى والمذابح في أوروبا الشرقية كتوفير أماكن للاجئين من قبل اليهود. ومن جهة أخرى برزت الأعمال الخيرية في الصين أثناء تفكك أسرة مينج الحاكمة، حيث

(6) Mohsin, "The Institution of Waqf a Non-Profit," 7.

(7) Mochammad A. Budiman, "The Significance of WAQF for Economic Development," *Journal Equilibrium* 2, no. 1 (2014): 25–34.

(8) A History of Modern Philanthropy, National Philanthropic Trust. Accessed December 12,2019, https://www.historyofgiving.org/.

بدأ التجار المؤثرون في ذلك الوقت في استخدام الأعمال الخيرية كوسيلة لبناء وإصلاح العلاقات الاجتماعية، وذلك عن طريق توحيد العمل الخيري وإضافة الطابع المؤسسي عليه. وبحلول القرن التاسع عشر، تم تمويل العديد من المنظمات الخيرية والأوقاف من قبل التجار. وتأسست دار للأيتام بالولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر بعد أن كانت قضية «عدم وجود مأوى للأيتام» محل اهتمام ونضال عالمي استمرت منذ القرن الثالث عشر والتي كانت بدايتها في روما والبندقية.[٩]

(رسم توضيحي١): الخط الزمني لبعض جهود العمل الخيري عبر التاريخ.

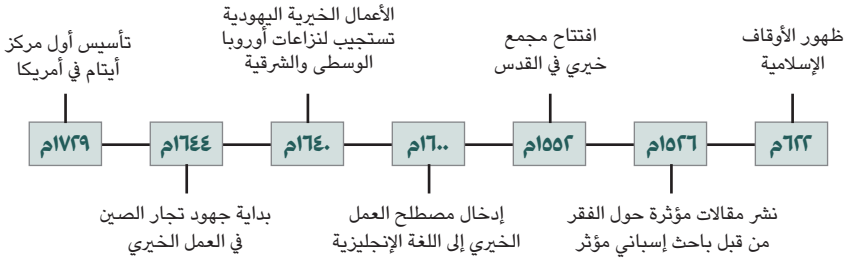

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٦) و(٨).

واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الشرق الأوسط

بافتراض أن عدد الأبحاث العلمية المُحكمة هو أحد المقاييس التي يمكن أن تستخدم بالحكم على مدى تطور قطاع من عدمه، وبالنظر إلى واقع الأبحاث العلمية والمتعلقة بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في الشرق الأوسط، نجد شحًّا في الأبحاث العلمية التي تبحث وتناقش جوانب هيكلة وإدارة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ. وبالإضافة إلى وجود نقص في بيانات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ. ومن خلال البحث والتعمق وجدنا أن معظم قواعد البيانات العالمية ذات المصداقية العالية في العالم الأكاديمي تخلو من الأبحاث العلمية المتعلقة بالقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في معظم دول الشرق الأوسط (البحرين، الكويت، العراق، عُمان، اليمن، سوريا، فلسطين، إيران، قطر).

(9) A History of Modern Philanthropy, National Philanthropic Trust. Accessed December 12,2019, https://www.historyofgiving.org/.

- **الإمَارات العربيَّة المُتَّحِدة**

تأثرت نشأة العمل الخيري في الإمارات العربية المتحدة بثلاثة عوامل رئيسة، وهي:

أولًا: عامل الدين والثقافة المتأصل في الدولة مُنذ القِدَم.

ثانيًا: القيادة القوية من حُكَّام دولة الإمارات.

ثالثًا: التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة.

يفتقر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأبحاث العلمية المنشورة التي توثق حجم وأنشطة وجهود تلك المنظمات في الماضي والحاضر[١٠]-[١١]. ويعود ذلك إلى عدة أسباب رئيسة، منها: أنّ القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ يُعدُّ حديث النشأة، حيث إن تطور القطاع كان في بداية القرن العشرين حينما حصلت دولة الإمارات على العوائد المالية الضخمة من البترول، والتي ساهمت بدورها في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك تكوُّن حجم القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الإمارات من منظماتٍ محدودة العدد، حيث يحتوي على ما يقارب ٤٠ (أربعين) منظمة غَيْر ربحية مسجلة، وما يدل على حداثة القطاع أيضًا أن نصف عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة سُجلت في عام ٢٠٠٦م.

تُصنف أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الإمارات إلى: التعليم، والصحة، والثقافة والفنون، والديانات. ويعاني القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الإمارات عديدًا من العقبات التي أثَّرت في ازدهاره؛ إذ يخضع لقوانين صارمة من قِبَلِ الحكومة في حوكمة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة وفي حصْر مصادر التمويل المالي. والتي قد تُعد أحد الأساليب التي تساهم في حوكمة القطاع من جانب، وتُعد تضييقًا لعملية الدعم والذي يؤثر بشكل غير مقصود بتأخير عملية الحصول على الدعم المالي من المنظمات الخيرية الداعمة لتنفيذ مهام المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة من جانب آخر[١٢].

شهد القطاع مبادراتٍ ساهمتْ في تقوية أثره، وذلك في عام ٢٠١٧م، فقد أَطلق الشيخُ خليفةُ بن زايد رئيس دولة الإمارات على تلك السنة اسمَ: (سنة الخير)، وذلك

(10) Paula D Johnson, Taufiq Rahim, "Globe sight. Great expectations: The growth of institutional philanthropy in the United Arab Emirates," *Harvard Kennedy School*. Faculty research report. (2018): 3.

(11) El-Sayed El-Aswad, "From Traditional Charity to Global Philanthropy: Dynamics of the Spirit of Giving and Volunteerism in the United Arab Emirates," *Horizons in Humanities and Social Sciences: An International Refereed Journal* 1, no. 1 (2015): 1–2.

(12) Johnson and Rahim, "Great Expectations.", 1–24.

بمشاركة القطاع الخاص والقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ؛ لترسيخ مفهوم العطاء والتحفيز لرفع مبادرات الأعمال الخيرية. وتكوَّنت المبادرات من ست إستراتيجيات، وهي[١٣]:

المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتطوع، وتعزيز دوْر المنظمات الإنسانية والتنموية، وخدمة الوطن، وتطوير النظام التشريعي للعطاء، وتفعيل دور الإعلام.

يدار القطاع غير الرِّبْحِيّ في الإمارات تحت إشراف جهات معتمدة ومصرحة من قبل الحكومة، حيث تشرف على الأعمال الخيرية والدينية من خلالها. وتختلف إدارة القطاع بحسب المنطقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعطي محافظة دبي التصاريح لتأسيس المنظمات الخيرية من خلال إحدى الجهات التالية: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، هيئة تنمية المجتمع. أما في المناطق الأخرى فيُجرى الطلب إلكترونيًّا تحت إشراف موقع وزارة التنمية الاجتماعية[١٤].

(رسم توضيحي٢): إدارة المنظمات غير الرِّبْحِيَّة في دبي.

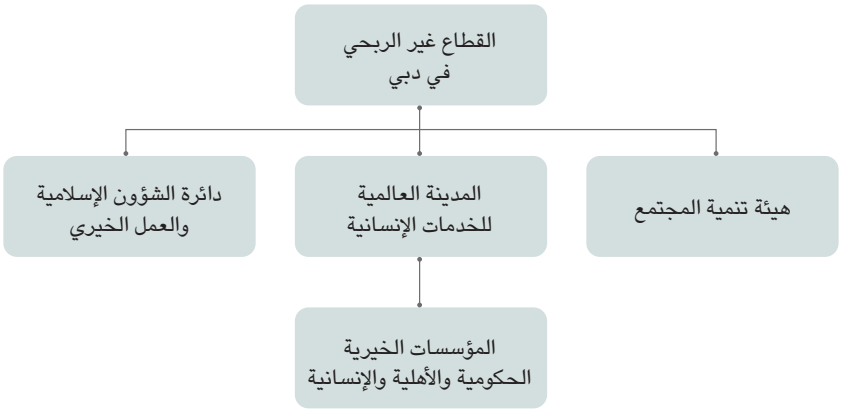

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور [١٤].

(١٣) «**ماذا نريد من عام الخير؟**»، الإمارات العربية المتحدة - مجلس الوزراء، الاسترجاع في: ١٢، ديسمبر، ٢٠١٩م. https://uaecabinet.ae/ar/year-of-giving

(١٤) «**طرق للمساهمة في العمل الخيري والإنساني**»، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٨، مايو،٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٧، مايو، ٢٠٢٠م.
https://u.ae/ar-AE/information-and services/charity-and-humanitarian-work

- **المملكة الأردنية الهاشمية**

شهدت الأردن تطورات في قطاعها غَيْر الرِّبْحِيّ وذلك في نهاية عام ١٩٨٠م، وحدث في الفترة نفسها زيادة في الفقر والبطالة؛ والذي بدوره شجّع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة للمشاركة والتغلب على ظاهرة الفقر والبطالة والتحديات الناتجة منها. وذلك بالاستثمار في التنمية الذاتية من خلال إقامة ورش العمل والدورات التدريبية لمساعدة المحتاجين، وتثقيف العاطلين، وتطوير مهاراتهم. وأطلقت عدة مبادرات لتثقيف المجتمع بما يتعلق بالمشاكل الصحية والاجتماعية والدينية وغَيْرها [١٥].

من جهة أخرى يعاني القطاع غير الرِّبْحِيّ في المملكة الأردنية الهاشمية من الاستغلال وذلك باستخدام الأسماء الرنانة والتي توحي بأن المنظمة ذات نشاط "خيري" يُربط عادةً بسلوكيات قد تُثمن بمنظور العائد الديني. وذلك بهدف جذب المتبرعين والتصرف بالعوائد المالية لأهداف أخرى تصنف بسلوكيات غير أخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك محاولات الحصول على التمويل من الجهات الدولية لتنفيذ الأجندات الخارجية ضد سياسة الدولة الأردنية [١٦].

ونتيجةً لذلك أدت هذه الممارسات السلبية إلى تقييد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة؛ وذلك بتعطيل إصدار التصاريح لإنشاء وتأسيس المنظمات غير الرِّبْحِيَّة في الأردن [١٧].

تفرض وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية القيود والقوانين الصارمة على إدارات المنظمات غير الرِّبْحِيَّة؛ مما ساهم في خلق سلوك وهمي وذلك بتسجيل أسماء المنظمات غير الرِّبْحِيّة بأسماء شركات ربحية تدرج تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة في الأردن.

وقد تكون هذه السلوكيات هي إحدى نتائج ردَّات الفعل تجاه تقييد أنشطة ومخرجات المنظَّمات غير الرِّبْحِيّة ووضع القيود الصارمة، حيث تقوم الحكومة الأردنية بالتحكم بشكل كامل بإصدار التراخيص والرفض في حال عدم توافق المنظمة مع لوائح القوانين، وكذلك الرقابة على التمويل وعلى كامل أنشطتها [١٨].

---

(15) Egbert Harmsen, *Jordan's NGO Sector. Islam, Civil Society and Social Work: Muslim Voluntary Welfare Association in Jordan between Patronage and Empowerment* (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008), 158–65.

(١٦) زيد الدبيسة، «**الأردن يوقف تراخيص الشركات غير الربحية**»، العربي الجديد، (٢٨، يونيو، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ٢٨، مايو، ٢٠٢٠م. https://rb.gy/zwkrbi

(١٧) «**٧٠ مليون دينار التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية بالأردن**»، جفرا نيوز، (١٤، مايو، ٢٠١٤م)، الاسترجاع في: ٢٨، مايو، ٢٠٢٠م. http://www.jfranews.com.jo/post.php?id=86417

(١٨) «**إقصاء المنتقدين القوانين المقيدة المستخدمة لقمع المجتمع المدني في الأردن**»، مراقبة حقوق الإنسان، (ديسمبر، ٢٠٠٧م)، ١-٥.

بناءً على تصنيف مركز أبحاث الأردن الجديد، يمكن تصنيف[١٩] المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في الأردن إلى أربعة أصناف[٢٠]:

الصنف الأول: المنظمات الأكثر عددًا ويطلق عليها اسم: منظمات متعددة الأهداف، توفر خدمات متنوعة ومختلفة في آنٍ واحد. على سبيل المثال: العناية بالأيتام، تقديم المساعدة للطلاب، تأسيس حضانات للأطفال، تقديم الخدمات الصحية وغَيْرها.

الصنف الثاني: منظمات متخصصة تخدم نشاطًا واحدًا فقط، وتهدف لتقديم الخدمات بطريقة أكثر احترافية، مثل تنظيم عدد كبير من الزيجات الخيرية.

الصنف الثالث: منظمات تهتم بشؤون المرأة.

الصنف الرابع: منظمات دينية: تتكون من ٨ (ثماني) منظمات مسيحية و٢٧ (سبعٍ وعشرين) منظمة مسلمة.

- **جُمهورِيّةُ مِصرَ العَرَبيّةِ**

تعود بدايات ظهور القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ الحديث في جُمهورِيّة مِصرَ العَرَبيّةِ إلى فترة الاستعمار البريطاني عام ١٨٨٢م، ويمكن تقسيم العناصر المؤثرة في تطور القطاع في مصر إلى ثلاثة عوامل رئيسة[٢١]:

- تأسيس منظمات غَيْر ربحية من قِبَل المهاجرين من أوروبا إلى مصر.
- اهتمام المسلمين بإنشاء المنظمات الدينية.
- استحداث وتأسيس جمعيات علمية من قبل المصريين المثقفين.

وبالاطلاع على إحدى الإحصائيات الصادرة في الولايات المتحدة والتي تعود لعام ٢٠١١م، نجد أن حجم القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في دولة مصر كبير نسبيًا، حيث بلغ عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ٣٠,٧٠٠ (ثلاثين ألفًا وسبعمئة) منظمة [٢٢]. وعلى الرغم من

---

(١٩) تفتقر أبحاث القطاع غير الرِّبْحِيّ في الأردن إلى المعلومات الحديثة فيما يتعلق بالقطاع غير الرِّبْحِيّ؛ مما تسبب بالاعتماد على مصادر قديمة نسبياً.

(20) Harmsen, *Jordan's NGO Sector*, 168–9.

(21) Amani Kandil, "Defining the Nonprofit Sector: Egypt," Working Papers of Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project no. 10, ed. L. M. Salamon and H. K. Anheier (Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1993), 3–4.

(22) Ehaab Abdou, Mona Atia, Noha Hussein, Homi Kharas, and Amira Maaty, "How Can the US and International Finance Institutions Best Engage Egypt's Civil Society?" The Brookings Institution (2011), 3.

الجهود المبذولة في تطوير القطاع والتي شهدتها مصر عبر التاريخ، فما زال القطاع الرِّبْحِيّ في مصر[٢٣] يعاني من المعاملات القانونية والحكومية والبيروقراطية، وانعدام المرونة للقوانين الحالية في مواكبة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢٤].

تصنف المنظمات غير الرِّبْحِيَّة في مصر إلى: منظمات وجمعيات خيرية ونوادٍ ومراكز للشباب. ويؤسس هذه المنظمات أفرادٌ أو مجموعات تحت رقابة ودعم من الحكومة. ويحصل القائمون على الأعمال الخيرية والمتبرعون للجمعيات الخيرية على إعفاء من ضرائب الدولة. وقدْ أثّرت صرامة القوانين الحكومية إلى وجود توجهات تهدف لإخفاء الشكل الحقيقي لأنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة كما هو الحال في الأردن، حيث تلجأ المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة إلى أن تُسجَّل قانونيًّا تحت نظام الشركات والمؤسسات الرِّبْحِيَّة مع ممارستها لأنشطتها غَيْر الرِّبْحِيَّة لكي تحظى بالحرية والمرونة في أعمالها[٢٥].

واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ عالميًّا

- **الوِلَايَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكِيَّة**

توحد القطاع غير الرِّبْحِيّ بصفته قطاعًا مستقلاً في عام ١٩٧٠م، ويشكِّل القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ جزءًا مهمًّا في تطور المجتمع الأمريكي، ويعود ذلك إلى تركيبة المجتمع الأمريكي وتنوع وتعدد الثقافات والديانات. ويحتوي القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ على عدد متنوع وثريٍّ من الأنشطة، ويصل أثر المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في أمريكا إلى أن هنالك نشاطًا واحدًا على الأقل من أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة يمسُّ حياة كل مقيم في أمريكا[٢٦]. ويبلغ مجموع عدد المنظمات غير الربحية المسجلة ١,٦٠٠,٠٠٠ (مليون وستمئة ألف) منظمة غَيْر ربحية[٢٧].

يشرف على القطاعَ غَيْر الرِّبْحِيّ في الولايات المتحدة الأمريكية الحكومةُ الفيدرالية والحكومة التنفيذية في كل ولاية بشكل مستقل، ويرتكز عمل الولاية على إدارة المنظمات

(23) Lester M. Salamon, "The Third World's Third Sector in Comparative Perspective," *International Perspectives on Voluntary Action: Reshaping the Third Sector* (2013): 17–20.
(24) Catherine E. Herrold, "NGO Policy in Pre- and Post-Mubarak Egypt: Effects on NGOs' Roles in Democracy Promotion," *Nonprofit Policy Forum* 7, no. 2 (2016): 190.
(25) Kandil, "Defining the Nonprofit Sector: Egypt.", 1–14.
(26) Peter Hall, "Historical Perspectives on Nonprofit Organizations in the United States," *in The Jossey-Bass Handbook of Nonprofit Leadership and Management*, ed. David O. Renz and Robert D. Herman, 4th ed. (Hoboken: John Wiley and Sons, 2016), 3–4.
(27) The Charitable Sector, Independent sector, accessed August 21,2020. https://independentsector.org/about/the-charitable-sector.

غير الرِّبْحِيَّة والإشراف على أنشطتها وتوفير الدعم المالي وحمايتها من الاستغلال. وما يتعلق بالجانب الفيدرالي فيرتكز على إدارة الضرائب عن طريق التأكد من مطابقة مواصفات المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة لقوانين الإعفاء من الضرائب[٢٨].

(رسم توضيحي٣): إدارة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في أمريكا.

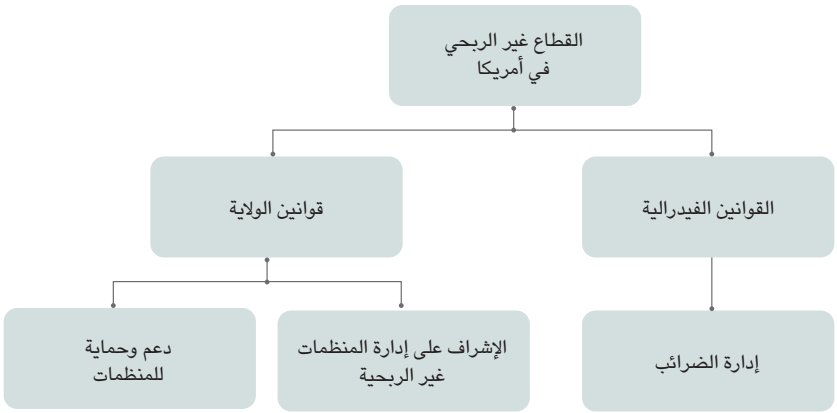

المصدر: أعد الباحثان الرسمَ التوضيحي اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٢٨).

وبالنظر إلى مميزات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الولايات المتحدة الأمريكية، يعطي نظام ضرائب الدخل الأمريكي خيارات للأثرياء ورواد الأعمال والشركات والأفراد للحصول على «الإعفاء الضريبي للدخل» في حال التبرع للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة وذلك على حسب قيمة الضرائب المستحقة، حيث تُستخدَم أموال الضرائب من الدخل كمصدر لتمويل المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. ويرى المحللون حتى ولو افتُرض بأن هدف الأثرياء هو التهرب الضريبي[٢٩] وذلك عن طريق التبرع للجمعيات الخيرية فإن ذلك سيعود بالنفع لما تهدف له الضرائب؛ إذ توفر الضرائب حماية للطبقة الفقيرة وزيادة لتدفق التبرعات المالية للأعمال الخيرية [٣٠].

(28) Alyssa A. Dirusso, "American Nonprofit Law in Comparative Perspective," *Washington University Global Studies Law Review* 10, no. 1 (2011): 60–82.

(29) Dirusso, "American Nonprofit Law in Comparative Perspective.", 60–82.

(30) Jon Bakija, "Tax Policy and Philanthropy: A Primer on the Empirical Evidence for the United States and Its Implications," *Social Research: An International Quarterly* 80, no. 2 (2013): 557–81.

وتُصنَّف أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في أمريكا إلى ثمانية أقسام [٣١] كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول (١): تصنيف أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في أمريكا.

القسم	الأنشطة
١- الثقافة والفنون	المتاحف، وإقامة حفلات الأوركسترا والحفلات السمفونية، وتوفير المَسارِح لإقامة الفعاليات المهتمة بخدمة المجتمع.
٢- التعليم والبحوث	المعاهد والكليات الأهلية والجامعات والمدارس.
٣- البيئة والحيوانات	حدائق الحيوان ومحميات الطيور والحياة البرية، ومجموعات حماية الأرض.
٤- الخدمات الصحية	المستشفيات العامة والعيادات العامة ومرافق التمريض.
٥- الخدمات الإنسانية	الإسكان والمأوى، تنظيم الرياضة وبرامج الترفيه وبرامج الشباب.
٦- الشؤون الدولية والخارجية	الإغاثة والتنمية في الخارج.
٧- المنفعة العامة والمجتمعية	القطاع الخاص والمجتمعي، ومنظمات الحقوق المدنية، منظمات مدنية واجتماعية وأخوية.
٨- الديانات	دور العبادة وما يتعلق بها من مساعدة وخدمات.

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٣١).

- **الجُمهُوريّة الفَرَنسِيَّة**

يُعد القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في فرنسا قطاعًا حديثَ النشأَة نسبياً، حيث عانى بالماضي من عدوانيةَ دستور الدولة؛ وذلك بوضعهم قيودًا فُرضت لكبح أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، بالإضافة إلى الضغوط التي واجهها بعد الثورة الفرنسية من قِبل الكنيسة الكاثوليكية.

تحرر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في فرنسا بعد أن حدَث تغيُّرٌ في تشريعات الدولة: ففي عام ١٩٠١م، صدر قرار متعلق بحرية إنشاء المنظمات والذي ساهم في ازدهارٍ لعدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة التي تركزت اهتماماتها حينها بقضايا شؤون المرأة، ورعاية المهاجرين ومكافحة القرصنة والفقر.

(31) Independent sector news release, 2011. Quoted in Susan. M. Chandler and Morgen Johansen, "The Roles Nonprofit Organizations Play in Society in the United States," in *Human Resource Management in the Non-profit Sector: Passion, Purpose and Professionalism*, ed. Ronald J. Burke and Cary L. Cooper (Cheltenham: Edward Elgar, 2012): 73–4.

ويبلغ مجموع عدد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة المسجلة ١,٢٠٠,٠٠٠ (مليوناً ومئتي ألف) منظمة غَيْر رِّبْحِيَّة[٣٢].

تحول القطاع إلى شكل مؤسسي يخدم عدة مجالات رئيسة[٣٣]:

- الثقافة.
- الترفيه.
- الصحة.
- التعليم والأبحاث.
- الخدمة الاجتماعية.

وبالنظر إلى مصدر إيرادات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في فرنسا، نجد أن هناك دعمًا سخيًّا من الحكومة الفرنسية، إذْ يبلغ مجموع الإيرادات التي تحصل عليها المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة من الحكومة ما نسبته ٦٠٪، وتدعم الحكومة بعض المجالات بشكل شبه كامل، مثل: مجال التعليم، والأبحاث، والصحة بنسبة ٨٤٪[٣٤].

تنقسم هيكلة المنظمات غير الرِّبْحِيَّة في فرنسا إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

- المنظمات.
- الجمعيات.
- وصندوق الهبات.

ويحتوي كلٌّ منها على نظام إداري مختلف ومستقل، وتُحاسب كل منظمة بحسب المرجعية القضائية لكلٍّ منها[٣٥].

تفرض قوانين القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في فرنسا متطلبات لاستخدام أموال المنظمة وتوزيعها في سبيل الحصول على تفضيلات مالية وضريبية. أما من جانب المتبرعين فينتفعون من خلال تبرعهم للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في الحصول على مزايا ضريبية[٣٦].

---

(32) Edith Archambault, "Historical Roots of the Nonprofit Sector in France," *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly* 30, no. 2 (2001): 204–219.

(33) Archambault, "Historical Roots of the Nonprofit Sector in France.", 204-219.

(34) Virginia A. Hodgkinson, "Defining the Nonprofit Sector Cross-nationally," *Nonprofit Management and Leadership* 10, no. 2 (1999): 211.

(35) "France: Charity Formation and Legal Framework," *Philanthropic Impact* (2012): 1–3, https://www.philanthropy-impact.org/sites/default/files/downloads/France.pdf.

(36) "Nonprofit law in France," Council on Foundations (2019), https://www.cof.org/country-notes/nonprofit-law-france.

(رسم توضيحي٤): إدارة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في فرنسا.

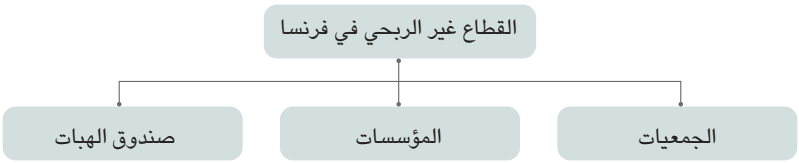

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٣٥).

- **المملكة المتحدة**

نشأ العمل الخيري بصفته الرسمية في المملكة المتحدة خلال القرن السابع عشر عندما تأسس نظام يلقب بـ«نظام إليزابيث للاستخدامات الخيرية ١٦٠١»، واحتوى القانون على مجموعة من التشريعات لتوفير الإغاثة للفقراء، بما في ذلك رعاية المسنين والمرضى والرضع والأطفال وغيرهم[٣٧]. ويتميز القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة المتحدة منذ القدم بمواكبته مع العصور، ففي القرن الثامن عشر والتاسع عشر أَسَّست الطبقةُ المتوسطة المنظماتِ غَيْرَ الرِّبْحِيَّة، وكانت تتميز بتقديم الخدمات الاجتماعية بطرق مبتكرة، وتوفير الخدمات بناءً على الاحتياجات المتجددة لكل فئة من المجتمع، وممارسة العدالة؛ وذلك في إحالة قضايا الظلم إلى الرأي العام أمام المواطنين. وفي الوقت الحالي تحولت الجهود الفردية والجماعية لتصبح أكثر احترافية في خدمة المجتمع؛ وذلك عن طريق المنظمات غير الرِبْحِيَّة [٣٨].

تحظى بعض المنظمات غير الرِّبْحِيَّة بالإعفاء من الضرائب وذلك بحسب تصنيفها القانوني، فعلى سبيل المثال المنظمات غير الرِّبْحِيَّة التي يُصنف هيكلها القانوني خارج إطار تصنيف المنظمات الخيرية، لا يمكنها المطالبة بالإعفاء الضريبي، وتشمل هذه المنظمات: المنظمات الاجتماعية غير الخيرية (الأعمال التجارية ذات الأهداف الاجتماعية وكذلك التجارية). وشركات المنافع والمصلحة للمجتمع، التي تفيد فئات معينة. وتدار المنظماتِ غيرَ الرِّبْحِيَّة في المملكة المتحدة من قبل لجنة المنظمات الخيرية، ويستثنى منها

(37) Helmut K. Anheier, *Nonprofit Organizations: Theory, Management, Policy* (London: Routledge, 2005), 63–78.

(38) Jeremy Kendall and Martin Knapp, "Defining the Nonprofit Sector: The United Kingdom," Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no. 5, ed. L. M. Salamon and H. K. Anheier (Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies (1993): 2.

ما يسمى بـ«الشركات غير الرِّبْحِيَّة المحدودة بالضمان». وتعرف لجنة المنظمات الخيرية بدورها الحكومي، لكنها لا تتبع لأي جهة حكومية ويكمن دورها بالتأكد من امتثال المنظمات الخيرية لالتزاماتها القانونية، وضمان مساءلة الجمعيات الخيرية وتشجيع الكفاءة وتعظيم الأثر، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الشعب في المنظمات الخيرية [٣٩].

(رسم توضيحي٥): إدارة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة المتحدة.

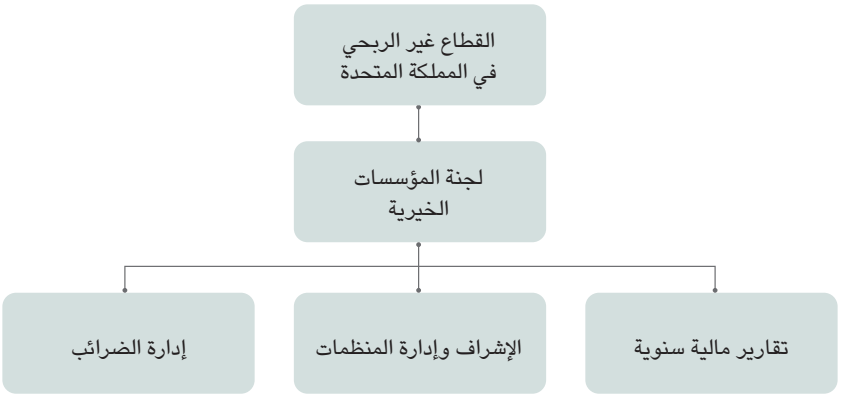

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٣٩).

جدول (٢): تصنيف أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة المتحدة[٤٠].

خدمات اجتماعية	الثقافة والترفيه	الديانات	منظمات مانحة
العمالة والتدريب	مَرَافق لألعاب الأطفال ودُور الحضانة	الكشافة ونوادي الشباب	منظمات المعلمين والآباء (لتعزيز التواصل بينهم)
التطوير	الصحة	التعليم	الدولية
البيئة	القانون والدعوة	الإسكان	الأبحاث
قاعات القرية (تُستخدم لإقامة أنشطة ثقافية وصحية وغَيْرها في القرى)			

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٤٠).

(39) Anne-Marie Piper, Philip Reed, Emma James, "Charitable Organisations in the UK (England and Wales): Overview," Practical Law, (2020), https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/8-633-4989?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true&bhcp=1.

(40) What's the Voluntary Sector's Contribution to the Economy," The National Council for Voluntary Organisations (n.d.). Accessed December 18, 2019. https://data.ncvo.org.uk/impact/.

- **مملكة السويد**

يُصنَّف القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في السويد بأنه الأكثر تميزًا عالميًّا؛ فقد ساهمت الحكومة السويدية في أواخر القرن التاسع عشر بدعمٍ من المواطنين بالاستثمار في جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية التابعة للقطاع غَيْر الربحي. وفي عام ١٩٠٣م، تم تأسيس الجمعية الوطنية للعمل الاجتماعي، والتي تمثل ذروة ونقطة تحول لتنظيم الأعمال الخيرية. حيث تم تكريس أعمال الجمعية لتغيير سياسات الدولة بشأن الأعمال الخيرية مثل الإغاثة في حال الكوارث، ورفاهية الطفل وسياسات الرفاهية الأخرى.[٤١] ويمكن تقسيم المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في السويد إلى نوعَيْن من المنظمات في القطاع غَيْر الربحي[٤٢]:

النوع الأول: منظمات يُطلق عليها اسم: المثالية(Ideal) ، ويندرج تحتها المنظمات المتخصصة بالترفيه والرياضة والثقافة.

النوع الثاني: منظمات اقتصادية، تشمل نقابة العمال وجمعيات أصحاب العمل. ويبلغ عدد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة المسجلة في السويد لعام ٢٠١٦م، قرابة ٢٠٠,٠٠٠(مئتي ألف) منظمة غير رِّبْحِيَّة [٤٣].

والجدير ذكرُه أن نسبة ٩٠ ٪ من المواطنين في السويد يُعدون أعضاءً في تلك المنظمات: بمعنى أن يساهم المواطن بوصفه عضوًا فعَّالاً في تلك المنظمات، وكذلك يكمن الدور الرئيس للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في السويد في خَلْق وصناعة احتياجات المواطنين من خلال مشاركتهم بدلًا من تقديم برامج جاهزة قد لا تتناسب مع متطلباتهم[٤٤].

لا يوجد في السويد قوانين خاصة بالأعمال الخيرية ولا توجد هيئة قانونية محددة لمراقبة الأنشطة الخيرية، حيث يُتَعامل مع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة مثلها كمثل المنظمات الربحية في استقلاليتها واكتسابها للحقوق، وأيضًا في الإجراءات القضائية. وتفرض

(41) Tommy Lundström and Filip Wijkström, "Defining the Nonprofit Sector: Sweden," Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project Baltimore, no. 16, ed. L. M. Salamon and H. K. Anheier (Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1995): 3.

(42) Hodgkinson, "Defining the Nonprofit Sector Cross-nationally," 213.

(43) Michael Karlsson and Gustav Engvall, Charitable Organisations in Sweden: Overview, *Practical Law*, (2016), https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/8-633-0335?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true.

(44) Hodgkinson, "Defining the Nonprofit Sector Cross-nationally," 213–14.

ضرائب الدخل على المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ويُعفى جزء منها في حال أن كانت أنشطة المنظمة تصب في المنفعة العامة للمجتمع. بالإضافة لعدم وجود عقبات لتأسيس المنظمات غير الرِبْحِيَّة في السويد وذلك لعدم وجود نظام قانوني محدد ينطبق على المنظمات التي تقوم بأعمال خيرية أو أي تعريف قانوني للعمل الخيري[٤٥].

جدول (٣): تصنيف أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في السويد.

القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في السويد	
منظمات مثالية	منظمات مختصَّة بالترفيه والرياضة والثقافة.
منظمات اقتصادية	منظمات مختصَّة بنقابة العمال وجمعيات أصحاب العمل.

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٤٤).

- **اليابان**

تعود جهود الأعمال الخيرية في اليابان بالماضي إلى الرهبان البوذيين، وذلك في جمْعِهم للصدقات ودعْمِهم للمحتاجين في المجتمع، وقد ساهم المبشرون الكاثوليكيين عند دخولهم إلى اليابان باهتمامهم بالأعمال الخيرية. ويمكن القول بأن تحوُّلَ القطاع إلى شكله الحالي أي: كنظامٍ مُحْكَمٍ أُنشئ في أواخر عصر (ميجي) الملقب بعصر النهضة اليابانية، وكان ذلك عام ١٨٦٨م. ويُعدُّ عصر ميجي البداية لتأسيس الأنظمة والأنشطة الخاصة بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة[٤٦].

تتميز أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في اليابان بتنوعها وتفردها بجوانب مختلفة، مثل: الاهتمام بالترويج للسياحة وخاصة في المناطق الريفية والنائية، والاهتمام بالتقنية. وقد توسعت أنشطة القطاع في العصر الحالي؛ نظرًا لكثرة الكوارث الطبيعية المفاجئة، والتي أدَّتْ إلى دمارٍ شامل في المناطق المتضررة؛ حيث يتوجه كثيرٌ من المنظمات إلى رعاية المناطق المتضررة وتوفير الاحتياجات للمتضررين ومساندتهم[٤٧].

(45) Michael Karlsson, Gustav Engvall, "Charitable organisations in Sweden: overview.". (2016).

(46) Tadashi Yamamoto, "The Nonprofit Sector in Japan: Historical Evolution and Future Challenge," in *Johns Hopkins Non-Profit Sector Series* No. 7, ed. Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier (Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1998): 89–90.

(47) *Charitable and Nonprofit Organizations in Japan*, Data Book (Tokyo: The Japan Association of Charitable Organizations, 2012), 25.

ويبلغ عدد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة المسجلة في اليابان حتى عام ٢٠٢٠م، ٥١,١١٧ (واحدًا وخمسين ألفًا ومئة وسبع عشرة) منظمة غير رِبْحِيَّة[٤٨].

وبالنظر إلى العقبات التي تواجه نظام القطاع غير الرِّبْحِيَّ في اليابان، فهنالك تقييد لمجالات وأنشطة المنظمات غير الرِّبْحِيَّة بحسب هيكلها التنظيمي المحدد؛ مما يشكل عقبة في تحسين جودة الخدمات وزيادة الكفاءة بحسب منظور العاملين في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يوجد شح بالموارد المالية وتمويل المنظمات غير الرِّبْحِيَّة والذي ساهم في انخفاض سلم الرواتب للقطاع مقارنةً بالقطاعات الأخرى[٤٩]، مما ساهم بتسرب الكفاءات العاملة بالقطاع غير الرِّبْحِيَّ إلى الانتقال والعمل في القطاعات الأخرى [٥٠].

يرتكز القانون الياباني لإدارة المنظمات غير الرِّبْحِيَّة بشكل أساسي على القانون المدني، وصنفت المنظمات غير الرِّبْحِيَّة إلى أربعة أصناف.

الصنف الأول: الجمعيات والمنظمات والتي يُسمح بأن تؤسس بغض النظر عمَّا إذا كان نوع النشاط يصب في المصلحة العامة.

الصنف الثاني: جمعيات ومنظمات المصلحة العامة.

الصنف الثالث: الشركات الخاصة غير الرِّبْحِيَّة.

الصنف الرابع: منظمات المصلحة العامة الأخرى ككيانات الرعاية الاجتماعية، والمنظمات الطبية، والمدارس الخاصة، ومنظمات الإغاثة وإعادة التأهيل، والمنظمات الدينية.

ولا تتمتع المنظمات غير الرِّبْحِيَّة في اليابان بالامتيازات الضريبية بشكل تلقائي، ولكنها تحصل على الامتيازات الضريبية وذلك بحسب موافقة لجنة المنظمات ذات المصلحة العامة بإقرار أن أنشطة تلك المنظمات ذات مصلحة عامة. وكذلك لا تدفع المنظمات غير الرِّبْحِيَّة ضرائب على المنح والدخل المكتسب من الأنشطة غير التجارية [٥١].

(48) Naikaku-funinshō内閣府認証. Nintei-sū no sen'i認定数の遷移 https://www.npo-homepage.go.jp/about/toukei-info/ninshou-seni（2020.8.9閲覧）

(49) Ushiro Fusao後房雄.“ Nihon ni okeru sādosekutā soshiki no genjō to kadai — hōjin keitai-goto no soshiki, gabanansu, zaisei no hikaku —”日本におけるサードセクター組織の現状と課題－法人形態 ごとの組織、ガバナンス、財政の比較－ 、Keizai sangyō kenkyūjo.経済産業研究所, RIETI Discussion Paper Series (2012): 28–31.

(50) Asano Reiko et al., 浅野令子、他. “ Nihon no npo no kinō to kette”日本のNPOの機能と欠点. *Keiō gijuku keizai gakkai*. 慶應義塾経済学会 (2000): 37–41.

(51) Council on Foundations, “Nonprofit Law in Japan,” (2019), https://www.cof.org/content/nonprofit-law-japan.

جدول (٤): تصنيف أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في اليابان.

١- تعزيز الصحة والعلاج الطبي والرفاهية.	٢- تعزيز التعليم الاجتماعي.
٣- تعزيز تنمية المجتمع.	٤- الترويج للسياحة.
٥- الترويج للمناطق الريفية والنائية.	٦- الترويج للعلوم والثقافة والفنون والرياضة.
٧- الحفاظ على البيئة.	٨- الإغاثة في حالات الكوارث.
٩- تعزيز سلامة المجتمع.	١٠- حماية حقوق الإنسان وتعزيز السلام.
١١- التعاون الدولي.	١٢- النهضة بالمجتمع والمساواة بين الجنسين.
١٣- رعاية صوت الشباب.	١٤- تطوير تكنولوجيا المعلومات.
١٥- الترويج للعلوم والتكنولوجيا.	١٦- تشجيع الأنشطة الاقتصادية.
١٧- تطوير الخبرة المهنية وتوسيع فرص العمل.	١٨- حماية المستهلكين.
١٩- الأنشطة المحددة من الحكومة في تنظيم المحافظات أو المدن.	٢٠- جهة تهتم بإدارة المنظمات التي تمارس الأنشطة المذكورة أعلاه بتوفير الدعم اللازم للتواصل، وتقديم المشورة والمساعدة.

المصدر: أعدَّ الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٤٧).

- **روسيا الاتحادية**

خضع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في روسيا للكثير من القوانين المعقدة في الماضي، كعدم اعتراف القانون للإمبراطورية الروسية بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة بوصفها كياناتٍ مستقلةً قانونيًّا، لها حقوقها وواجباتها المحددة. وإضافةً إلى ذلك لم يسمح بالتصدق إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحينها سُمِح بالتبرعات الخاصة لتمويل إنتاج المعدات العسكرية وجمع البضائع الخاصة بالجيش.

وتغيرت التشريعات القانونية للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في روسيا عام ١٩٩١م، حيث سمحت الدولة للمواطنين بتأسيس المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة والاعتراف بحقوقها قانونيًّا. وتركز معظم اهتمامات أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيِّ في روسيا في توفير الرعاية الاجتماعية ودعم العلوم واحتياجات الطلاب[٥٢].

(52) Lev I. Jakobson, Stefan Toepler, and Irina V. Mersianova, "Foundations in Russia: Evolving Approaches to Philanthropy," *American Behavioral Scientist* 62, no. 13 (2018): 1845–47.

يتَّصف القطاع غير الربحي في روسيا بثلاث صفات:

الصفة الأولى: حداثة القطاع غَيْر الرِّبْحِيِّ، وذلك من بعد سماح الدولة بتأسيس المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في العصر الحالي.

الصفة الثانية: حدوث تغييرات في قوانين المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة؛ مما ساهمت في تطور ومرونة هيكلة وإدارة القطاع.

الصفة الثالثة: تنوع في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، حيث يبلغ عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في روسيا قرابة ٢٢٧٠٠٠ (مئتين وسبعة وعشرين ألف) منظمة بحسب تصنيف وزارة العدل الروسية(٥٣).

تحتوي تشريعات المنظمات غير الربحية في روسيا على قوانين مستنبطة من أنظمة القطاع غير الرِّبْحِيّ المطبقة في أوروبا وأمريكا. وتتبع روسيا منهج القانون المدني العام؛ حيث يتم تسجيلها كمنظمات قائمة على الأصول بدلاً من العضوية والذي يعود إلى النمط الأوروبي. وأما من جانب تبنيها للقوانين الأمريكية، فتُفرض على المنظمات غير الرِّبْحِيَّة قيود سياسية على أنشطتها، وتخضع لمتطلبات إعداد تقارير أكثر صرامة، مثل تقديم وثائق تحتوي سنويًّا على تقرير عن أدائها وعضوية الهيئات الإدارية في المكاتب الإقليمية وتسليمها لوزارة العدل في روسيا، ويطلب من المنظمات غير الربحية نشر هذه المعلومات من خلال تقارير الأداء السنوية على الإنترنت أو من خلال وسائل الإعلام. ويجب إبلاغ وزارة العدل، وإبلاغ المكاتب الإقليمية لوزارة العدل سنويًّا بعزمها من عدمه بمواصلة الأنشطة وتحديد الموقع الفعلي واسم إدارتها الدائمة، وتُلزم المنظمات غير الرِّبْحِيَّة نشر التقارير حول استخدامات ممتلكاتهم بشكل سنوي (٥٤).

تدفع المنظمات غير الرِّبْحِيَّة الضرائب، مثل دفع الضريبة على الدخل الناتج عن أنشطتها الاقتصادية كالكيانات التجارية، ويوفر قانون الضرائب إعفاءات ضريبة القيمة المضافة لمن يقدم خدمات اجتماعية معينة (كمجالات الثقافة والفنون والرعاية الصحية والتعليم والخدمات للمحتاجين) (٥٥).

(53) Ministry of Justice (2016a) "Informatsiya o zaregistrirovannykh nekommercheskikh organizatsiyakh." Quoted in Yulia Skokova, Ulla Pape, and Irina Krasnopolskaya, "The Non-Profit Sector in Today's Russia: Between Confrontation and Co-optation," *Europe-Asia Studies* 70, no. 4 (2018): 8.

(54) Lev I. Jakobson, Stefan Toepler, Irina V, "Foundations in Russia: Evolving approaches to philanthropy," *American Behavioral Scientist* 62, no13 ,(2018): 1845-1847.

(55) Council on foundations, "Nonprofit law in Russia." (2019).

جدول (٥): تصنيف لأنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيِّ الروسي[٥٦].

خدمات اجتماعية	خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة	نوادٍ للشباب والهوايات
الخدمات الوقائية والتوعية العامة	خدمات تنسيق إجازات للأطفال	التوظيف
الصحة والرياضة		

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٥٦).

ممارسات أخرى للقطاع غَيْر الربحي

يوجد العديد من السلوكيات التي استخدمت العمل الخيري طريقًا للاحتيال على القانون ولتحقيق أهداف شخصية، فعلى سبيل المثال لا الحصر استخدمت الأعمال الخيرية في لجوء العديد من الأثرياء إلى الهروب من المتطلبات الحكومية؛ وذلك عن طريق التلاعب بالتقارير المالية والتهرب الضريبي أو السيطرة على العوائد المالية للمنظمات غير الربحية عن طريق الاستحواذ الكامل على المنظمات لتخدم مصالحهم الخاصة [٥٧]-[٥٨].

ومن جهة أخرى تستخدم بعض المنظمات الأعمال الخيرية في أمريكا وسيلةً لصرف انتباه الرأي العام عن فضائح العوائد المشبوهة؛ وذلك في محاولة لتحسين وإنشاء سمعة اجتماعية والتستر على المجرمين[٥٩].

(56) Maria V. Wathen and Scott W. Allard, "Local Nonprofit Welfare Provision: The United States and Russia," *Public Administration Issues* 5 (2014): 9–23.

(57) Nicolas J. Duquette, "Founders' Fortunes and Philanthropy: A History of the US Charitable-Contribution Deduction," *Business History Review* 93, no. 3 (2019): 577–78.

(58) James Andreoni, "Philanthropy," *in Handbook of the Economics of Giving, Altruism and Reciprocity*, ed. Serge-Christophe Kolm and Jean M. Ythier (Amsterdam: Elsevier, 2006), 1205–41.

(59) Daryl Koehn and Joe Ueng. "Is Philanthropy Being Used by Corporate Wrongdoers to Buy Good Will?" *Journal of Management & Governance* 14, no. 1 (2010): 1–4.

القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية

- **الوضع الراهن لأبحاث القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة**

تساهم الأبحاث العلمية بشكل جليّ في تنمية القطاع غَيْر الربحي؛ وذلك عبر النظر إلى الواقع والتحديات من خلال نظرية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، والتي تساعد في تفسير الظواهر والحالات وَفْقًا لمنظورٍ وأساسٍ علميٍّ، بالإضافة إلى أهميتها في معرفة وتوضيح الوضع الراهن للقطاع ومقارنته مع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة عالميًّا.

يوجد قِلَّةٌ في الأبحاث الداعمة للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة ومحدوديةٌ في المواضيع ذات الاهتمام. ومن خلال الاطلاع على الدراسات المنشورة ذات الصلة بالقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ لم نتمكن من حصر سوى ثلاث دراسات:

الدراسة الأولى: دراسة متعلقة بثقافة العمل في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة السعودية والتي تساهم بتطوير القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ [٦٠].

الدراسة الثانية: دراسة متعلقة بتحليل أسباب ضعف أداء المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة وتفسير أسباب ضعف الممارسات الإدارية، وتركز على نظرة المجتمع لدور المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة المقتصرة على النفقة، وضعف تلك المنظمات في كلٍّ من: التمويل، والركود الاقتصادي، والقوانين القديمة[٦١].

الدراسة الثالثة: دراسة حالة لثلاث منظمات غَيْر ربحية تناقش استخداماتهم لأدوات قياس الأثر الاجتماعي، والتي توصلت لعدم وجود أدوات لقياس أثر خدمات المنظمات، وذلك لعدة أسباب منها ضعف بنية القطاع غير الربحي في السعودية، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية[٦٢]. ويفتقر المحتوى السعودي بشكل عام إلى الدراسات المهتمة بتطوير الشؤون والممارسات الإدارية الحديثة للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة[٦٣]، فعلى سبيل المثال دراسة واقع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة لاستخدام أحدث مقاييس الأثر

(60) Sulaiman Almaiman and Patrick McLaughlin, "Developing an Improvement Culture within Nonprofit Organizations: A Grounded Theory Case of Saudi Arabia," 31st International Business Information Management Association Conference, April 25–26 2018: 1–5.

(61) Hamza A. Mohamed, "Non-profit Organizations in Saudi Arabia: Reforming to Achieve the Kingdom Vision-2030 Goals," *Research on Humanities and Social Sciences* 8, no. 8 (2018): 38–43.

(62) Dalal Altuwaijri, "Nonprofit Organizations in Saudi Arabia: An Analysis of Impact Assessment Tools," Master`s thesis, University of San Francisco, 2017: 36–8.

(٦٣) هذه الدراسة لا تتطرق لمنظور الشفافية والمحاسبة وقياس الأثر في المنظمات غير الربحية وهناك أهمية لسد الفجوة البحثية من قبل المختصين في الأبحاث المستقبلية.

الاجتماعي وأثرها في المنظمة من عدة جوانب، كجانب مضاعفة الأثر، وجودة الخدمات المقدمة، والتمويل وغَيْرها.

واقع القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية

من خلال البحث في تاريخ القطاع غير الربحي للمملكة العربية السعودية يمكن القول بأن هنالك عدة عوامل ساهمت في ازدهار القطاع، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: دور الرعاية الاجتماعية في سد احتياجات المجتمع وتقديم الخدمات للمجتمع، ففي فترة السبعينيات الميلادية ساهمت عوائد البترول بتقديم الدعم المالي من الدولة لبرامج الرعاية الاجتماعية وعدم فرض ضرائب مالية عليها(٦٤).

ثانيًا: تطور العمل الخيري، وذلك من خلال اعتبار القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ قطاعًا ناشئًا نسبيًّا، حيث تشير بعض الأقوال إلى أن من أوائل المنظمات غَيْر الربحية سُجِّلت قبل ٧٠ عامًا تقريبًا، وكان القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ مهتمًّا بالعطاء المادي المباشر؛ وذلك من خلال جمْع الصدقات والتبرعات بشكل مباشر من المتعاوِن وإيصالها إلى المحتاجين دون النظر إلى الأثر الحقيقي الناتج من تلك التبرعات(٦٥).

وقد أدَّت مثلُ هذه الممارسات إلى ازدياد مخاطر الاستخدامات غَيْر المشروعة(٦٦). ومع ارتفاع الوعي للمواطن السعودي واستشعاره لأهمية معرفة المَصَبِّ النهائي للتبرعات وحوكمة المخرجات للبرامج والخدمات المقدمة، وُضِعت أنظمة تسجيل وإدارة للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة من قِبَل وزارة العمل والتنمية الإجتماعية في عام ١٣٨٤هجرية بهدف تنظيم وتوحيد جهود القطاع في الأعمال الخيرية(٦٧). ووفقًا لتقرير مؤسسة الملك خالد الخيرية فإن الأرقام المسجلة للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة تبلغ ما يقارب ٢٥٩٨ (ألفين وخمسمئة وثمانيًا وتسعين) منظمةً غَيْرَ ربحية(٦٨). وتُصنَّف أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة كما هو موضح بالرسم التوضيحي رقم (٦).

---

(٦٤) «**تصنيف الجمعيات الخيرية**»، مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، مؤسسة الملك خالد الخيرية، (٢٠١٤م)، ٣٣-٣٤.

(65) Natasha M. Matic and H.R.H Banderi A.R. AlFaisal, "Empowering the Saudi Social Development Sector," *The Fletcher Forum of World Affairs* 36, no. 2 (2012): 13.

(٦٦) عامر الحسيني، «**حوكمة القطاع الثالث**»، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (١٦، أكتوبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٨، مايو، ٢٠٢٠م. https://rb.gy/twzdeu

(٦٧) «**تصنيف الجمعيات الخيرية**»، مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، مؤسسة الملك خالد الخيرية، (٢٠١٤م)، ٣٧.

(٦٨) «**آفاق القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ ٢٠١٨**»، مؤسسة الملك خالد الخيرية، (٢٠١٨م)، ٢١-٢٣.

(رسم توضيحي٦): تصنيف أنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية.

المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية (٦٨).

أهمية القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ السعودي ورؤية ٢٠٣٠

اهتمت رؤية المملكة (رؤية ٢٠٣٠) اهتمامًا جليًّا بتطوير وتمكين القطاع غَيْر الربحي؛ وذلك بتقسيم الرؤية إلى أهداف قريبة المدى تُحَقَّقُ خلال عام ٢٠٢٠م، وأهداف بعيدة المدى تُحَقَّقُ عام ٣٠ ٢٠م. من خلال إطلاق أهدافٍ ومقاييسَ تساهم في تنمية القطاع، حيث اهتمت الرؤية بمعرفة أثر البرامج والخدمات المُقدَّمَة من المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة.

وبالنظر إلى ما يتعلق بجانب الأهداف قصيرة المدى، تجلى الاهتمام في زيادة عدد مقاييس الأثر الاجتماعي لأكثر من ثُلُثَيْ برامج المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة[٦٩]، والذي يعتبر من الخطوات المهمة في تشجيع المنظمات الرِّبْحِيَّة لمعرفة أثر المنظمة وتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين. وعلى صعيد الأهداف بعيدة المدى، تطمح المملكة لزيادة أثر القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٠.٣٪ إلى ٥ ٪، ولزيادة عدد المشاريع التي تحتوي على أثر اجتماعي من ٧ ٪ إلى ٣٣٪[٧٠] .

(69) Ministry of Foreign Affairs, "Saudi Arabia and Political, Economic and Social Development" (2017): 23.

(٧٠) «**آفاق القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ ٢٠١٨**»، مؤسسة الملك خالد الخيرية، (٢٠١٨م)، ٥٣.

(رسم توضيحي ٧): رؤية المملكة لتطوير القطاع غَيْر الربحي.

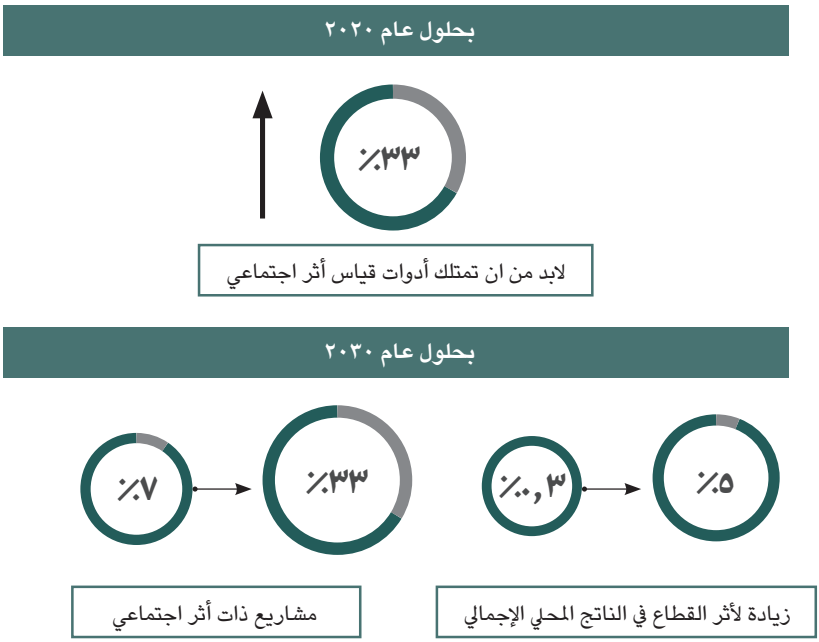

المصدر: أعدَّ الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٧٠).

وبالنظر إلى أثر القطاع غير الرِّبْحِيّ السعودي، فيعطي توسع القطاع أهميةً في كلا الجانبين: الاقتصادي، والاجتماعي. حيث يساهم في خلْق الفرص الوظيفية وتوفير بيئة العمل المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية في الدولة. وبالنظر إلى مساهمته في الاقتصاد السعودي فتبلغ نسبة نمو القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الناتج المحلي الإجمالي ٧٪ مُحَقِقًا نسبة أعلى من القطاع الحكومي الذي تبلغ نسبته ٢.٧٦٪[٧١].

وأما من جانب المساهمة الاجتماعية للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة، وعلى الرغم من محدودية عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، فيوجد تنوع بالاهتمامات وأنشطة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، مثل: توفير المسكن، وتوفير الخدمات المجتمعية، وأعمال البِرِّ وغَيْرها؛ مما يساهم في سدِّ الاحتياجات لفئات المجتمع المختلفة.

(٧١) «**آفاق القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ ٢٠١٨**»، مؤسسة الملك خالد الخيرية، (٢٠١٨م)، ٣٧.

مقارنات لأثر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في التنمية الاقتصادية

يُمثِّل القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ دورًا مهمًّا بدفع عجلة التنمية، حيث يعد عنصرًا أساسيًّا في التنمية الاقتصادية والقوى العاملة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة، كما تتضح أهميته بكونه محركاً خلاّق للوظائف مما يساهم بالقضاء على تحديات البطالة وغَيْرها. من خلال هذه المقارنة سيُسَلَّطُ الضوء على حجم وأثر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ عالميًّا، لبناء تصوّرٍ لأهمية ومكانة القطاع من الناحية الاقتصادية.

عند مقارنة عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في الدول المتقدمة، نجد أن المملكة العربية السعودية لديها شُحٌّ بالأعداد؛ ويظهر ذلك في أحدث الإحصائيات، حيث يبلغ عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ٢٥٩٨ منظمة فقط. وبالمقابل من بين الأمثلة المطروحة، تُعَد الولايات المتحدة الأمريكية الأكبر في حجم القطاع[٧٢]؛ إذْ إن عدد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة القائمة حالياً يصل إلى ١,٦٠٠,٠٠٠(مليون وستمئة ألف) منظمة غَيْر ربحية[٧٣]، ويقدم القطاع فرصًا وظيفية للمواطنين ويقدر مجموع أعداد العاملين في القطاع بـ١٢,٣٠٠,٠٠٠ (اثني عشر مليونًا وثلاثمئة ألف) موظفٍ[٧٤]. تليها فرنسا، يبلغ مجموع عدد المنظمات غير الرِّبْحِيَّة المسجلة١,٢٠٠,٠٠٠(مليوناً ومئتي ألف) منظمة غَيْر رِّبْحِيَّة. وأما في الهند؛ فيبلغ عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ١,١٠٠,٠٠٠ (مليونًا ومئة ألف) منظمةٍ مسجلة، وبالنظر إلى نسبة التوظيف في القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الهند، فنجد أن مجموع العاملين في القطاع يبلغ ٢,٧٠٠,٠٠٠ (مليونين وسبعمئة ألف) موظفٍ[٧٥]. وفي بريطانيا، تبلغ نسبة الموظفين بالقطاع بـ٨٧٠,٠٠٠ (ثماني مئة وسبعين ألف) موظفٍ[٧٦].

(72) Helmut K. Anheier, *Nonprofit Organizations: Theory, Management, Policy* (London: Routledge, 2005), 20–29.

(73) The Charitable Sector, Independent sector, accessed August 21,2020. https://independentsector.org/about/the-charitable-sector

(74) Lester M. Salamon and Chelsea L. Newhouse, "The 2019 Nonprofit Employment Report," Johns Hopkins Nonprofit Economic Data Project, *Nonprofit Economic Bulletin* no. 47 (2019): 5.

(75) Rajesh Tandon, S. S. Srivastava, "How Large Is India's Non-Profit Sector?" *Economic and Political Weekly* 40, no. 19 (2005).

(76) The National Council for Voluntary Organisations, "What is the Economic Contribution of the Voluntary Sector?". Accessed December 18, 2019. https://data.ncvo.org.uk/impact/.

العوامل المؤثرة في إنتاجية وتطور القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ

- مساحة الدولة والكثافة السكانية: يمكن القول بأنه كلما كبرت الدولة وزادت الكثافة السكانية ارتفعت أهمية توسع القطاع غير الرِّبْحِيّ لتلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة.
- الواقع الاقتصادي: مدى التقدم الاقتصادي وتأثيره على القطاع غير الرِّبْحِيّ .
- الدعم والتمويل: تنوع مصادر الدعم وسهولة الحصول على التمويل.
- القوانين المتعلقة بأنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ: مرونة في القوانين وسهولة إجراءات تأسيس المنظمات غير الرِّبْحِيَّة .

ويعود تفسير تطور القطاعات غَيْر الرِّبْحِيَّة إلى عدد من العوامل التي تساهم في تطوُّرِ إنتاجية القطاع، وتعزِّزُ من أثره الرجعي في المجتمعات، والتي تتعلَّق بأهمية الدعم الحكومي، والتوسُّع في نطاق الأنشطة، وتثقيف أفراد المجتمع بأهمية دوْرِهم بالمساهمة في المسؤولية الاجتماعية.

(رسم توضيحي ٨): عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة عالميًّا.

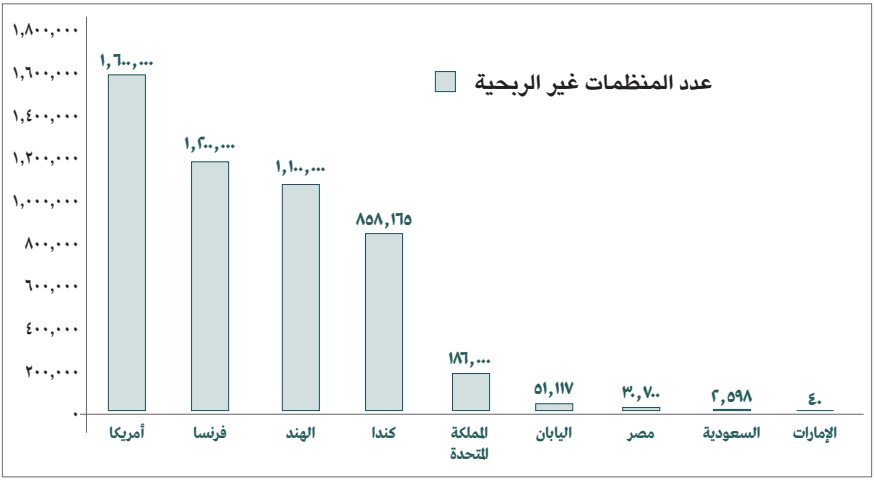

المصدر: أعدَّ الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصادر المذكورة (٧٦-٧١).

(رسم توضيحي ٩): عدد المنظمات نسبةً لعدد السكان (تحليل الباحثين)[٧٧]

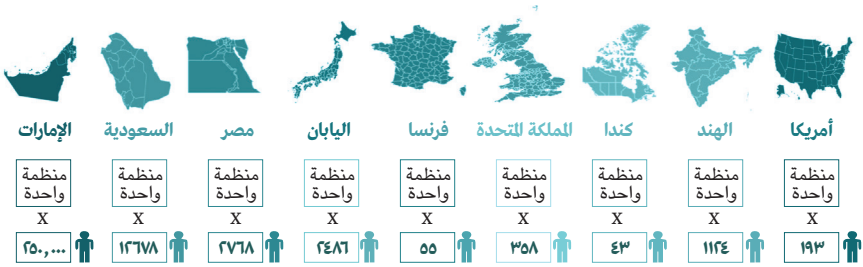

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصادر المذكورة (٧٦-٧١).

تحديات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية

يواجه القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ كثيرًا من التحديات والتي تُقَسَمُ إلى ثلاثة جوانب أساسِيَّة:

- التحديات التي يعانيها القطاع من الماضي وما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر.
- التحديات الحالية.
- التحديات المستقبلية.

- **التحديات التي يعانيها القطاع من الماضي وما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر:** هنالك تحديات مستمرة منذ أن أُسِّسَ القطاع: كصعوبة الحصول على التمويل والدعم المالي، وشحٍّ في البيانات والقطاع وأثره، والبيروقراطيةِ، والحوكمة، وعدم وجود إستراتيجيات للإدارة المالية وقياسات الأثر[٧٨].
- **التحديات الحالية:** يواجه القطاع تحدياتٍ جديدةً تكمن في تبنِّي القطاع لأدوات إدارية ومحاسبية مستحدثة، ويركز الداعمون (المستثمرون مالياً) على الشفافية في أعمال المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة؛ حيث يُنظر إلى الجوانب الإدارية والمحاسبية للمشروع من قِبَلِهم للتأكد من كفاءتها ومدى حاجة الجهة المستفيدة منها.

---

(٧٧) حُسِب عدد المنظمات نسبةً لعدد السكان؛ وذلك عن طريق قسمة عدد السكان لكل دولة على عدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة المسجلة في سنة إصدار الإحصائية.

(78) Mohamed, "Non-profit Organizations in Saudi Arabia."

وقد ساهم ذلك إلى تطور معايير محاسبية وظهور أدوات قياس حديثة تبنَّتها المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة مستفيدة من تجربة الدول المتقدمة، مثل: مقياس العائد الاجتماعي من الاستثمار المتعارف عليه بـ: (Social Return on Investment)، وهي أداةُ قياسٍ أنشئت في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثَمَّ تطورت واتّسع محيطُ استخدامها في المملكة المتحدة وأستراليا وغَيْرها. وتهدف الأداة لقياس العوائد البيئية والاجتماعية من البرامج والمشاريع، وذلك من خلال حسابات مالية[٧٩].

ومن خلال البحث في أثر قياس العائد الاجتماعي من الاستثمار في خدمات المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية، توصلنا إلى معرفة توجُّهِ القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الاستخدامات لأدوات قياس الأثر الاجتماعي؛ وبالنظر إلى العينات في الدراسة تبين بأن من بين أربع عشرة منظمة غَيْر ربحية يوجد ست منظمات غَيْر ربحية تستخدم مقياس العائد الاجتماعي من الاستثمار، وأربع منظمات تعمل على تشغيل مقياس العائد الاجتماعي من الاستثمار، بمعنى: أنها في مرحلة التعلُّم على كيفية استخدام المقياس والاستعداد لتطبيقه، وأربع منظمات تستخدم أدوات قياس أثر داخلية، مثل: الاستبيانات في قياس مخرجات المشروع.

(رسم توضيحي١٠): أدوات قياس الأثر الاجتماعي في المملكة.

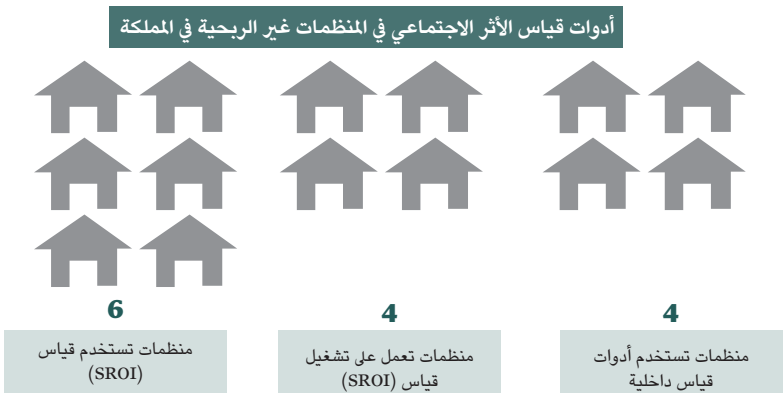

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٨٠).

(79) Eilís Lawlor, Eva Neitzert, Jeremy Nicholls, and Tim Goodspeed, "A Guide to Social Return on Investment," The SROI Network (2012), http://www.socialvalueuk.org/app/uploads/2016/03/The%20Guide%20to%20Social%20Return%20on%20Investment%202015.pdf: 8–10.

يوجد تنافس بين المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في تبنِّي أداة مقياس العائد الاجتماعي من الاستثمار (SROI)؛ وذلك لعدة أسباب، منها: اهتمام المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة بمعرفة أثر برامجها وخدماتها على المستفيد، ولتعزيز التواصل مع الداعمين في تقديم براهين تُثبت أثر نشاطات المنظمة على الفئة المستفيدة؛ مما يساهم في تسهيل عملية الحصول على الدعم المالي. ومن جهة أخرى تعاني بعض المنظمات قصورًا في المعرفة عن المقياس وكيفية استخدامه، حيث تلجأ معظم المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة إلى تدريب الموظفين على استخدام الأداة، أوعن طريق وسيطٍ خارجيٍّ كالاستعانة بمراكز خارجية متخصصة في استخدامات أداة قياس الأثر الاجتماعي لقياس أثر خدمات وبرامج المنظمة.

كذلك تواجه بعض المنظمات صعوبة باستمراريةِ تبنِّي المقياس، نظرًا للتكلفة المالية والزمنية لاستخدامه، إضافة إلى ذلك تفتقر معظم المنظمات إلى وجود آلية حفظ البيانات -وخاصة عدم وجود تسجيل لبيانات الأنشطة السابقة- مِمّا يشكِّلُ صعوبةً في معرفة وقياس أثر المنظمة بدقة[٨٠].

تبين لنا من خلال الدراسة[٨١] اهتمام المنظمات غير الربحية السعودية بتبني مقياس العائد الاجتماعي من الاستثمار، وغياب الدراسات التخصصية المتعلقة بمدى فعالية وأثر المقياس على المنظمة وأنشطتها. وبالمقابل يوجد العديد من الدول المهتمة بإعداد ونشر الدراسات المتعلقة بأدوات قياس الأثر الاجتماعي (رسم توضيحي رقم١١)، وعلى أساس مخرجاتها تُعْرَفُ كفاءتها ومدى فاعليتها في قياس الأثر الاجتماعي لمختلف الأنشطة؛ وبناءً عليها تُشَرَّعُ القوانين بما يتناسب مع النتائج. يعرض جدول (٧) تلخيصًا عن واقع استخدام الأداة عالميًّا، فعلى سبيل المثال: هنالك اهتمام بيّن في المملكة المتحدة بالأداة؛ يتمثل بوجود ٧٠ دراسة منشورة متخصصة بمناقشة الأداة. وأشارت بعض الدراسات البريطانية إلى أن هناك عددًا من المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة المتحدة تعاني من استخدامَ الأداة؛ نظرًا لعدم ملاءمتها لطبيعة المنظمة وافتقار بعض المهارات المطلوبة لقياس الأثر. وعلى النقيض من ذلك، أشارت دراسة في إندونيسيا إلى اقتراح

(80) Alaa Aldowaish. "An Exploration of Social Impact Measurement (SIM) as a Tool for Enhancing Nonprofit Services Quality. Does Social Retune on Investment (SROI) Measurement Differ?" Master`s thesis, Keio University (2019), 34–90.

(81) Aldowaish. "An Exploration of Social Impact Measurement (SIM) as a Tool for Enhancing Nonprofit Services Quality."

استخدام الأداة من قِبَلِ الحكومة الإندونيسية من أجل اتخاذ القرارات في تحديد أولويات دعم المشاريع. وكذلك هناك كَمٌّ هائلٌ من الدراسات التي تؤيد والدراسات التي تعارض استخدام المنظمات لها؛ لذا من المهم معرفة مدى ملاءمة استخدام الأداة في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة والنظر إلى تأثيرها في نشاط المنظمة.

(رسم توضيحي١١): دراسات قياس العائد الاجتماعي من الاستثمار[٨٢].

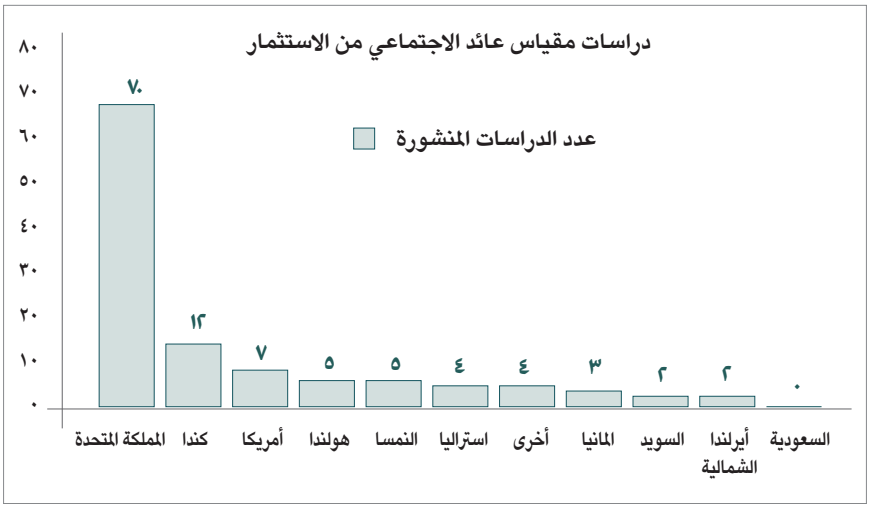

المصدر: أعد الرسمَ التوضيحي الباحثان اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصدر المذكور (٨٢).

(82) Gorgi Krlev, Robert Münscher, and Katharina Mülbert, "Social Return on Investment (SROI): State-of-the-art and Perspectives— A Meta-analysis of Practice in Social Return on Investment (SROI), Studies Published 2002-2012," Center for Social Investment (2013): 33.

جدول (٧): الوضع الحالي لاستخدام أداة العائد الاجتماعي من الاستثمار عالميًّا.

الدولة	شرح لكيفية استخدام أداة العائد الاجتماعي من الاستثمار (Social Return on Investment)
المملكة المتحدة[٨٣]	• تُستخدم من قبل الحكومة لوضع السياسات العامة للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. • تعاني المنظمات غَيْر الرِّبْحِية من عدمَ ملاءمة الأداة لطبيعة المنظمات، وافتقار بعض المنظمات إلى المهارات المطلوبة لعمل قياس الأثر.
أستراليا[٨٤]	• تستخدمها الحكومة في السياسة العامة للمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. • تواجه المنظمات صعوبةً في تفسير أثر أنشطتها بناءً على نتائج الأداة.
إندونيسيا[٨٥]	• من الممكن استخدامها في اتخاذ القرارات من قِبَلِ الحكومة في تحديد أولوية دعم المشاريع.
المملكة العربية السعودية[٨٦]	• هناك افتقار للدراسات المتعلقة بالأداة ومدى قابلية استخدامها. • لا توجد أي تشريعات عن الأداة من قبل الحكومة. • شبه انعدام لوجود المراكز الاستشارية المتخصصة بأداة العائد الاجتماعي من الاستثمار (SROI) في المملكة؛ ولذلك تلجأ معظم المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة إلى الاستعانة بمكاتب الاستشارات عن الأداة بالخارج كالإمارات العربية المتحدة، ومصر وتركيا.

المصدر: أعدّ الرسمَ التوضيحي الباحثانِ اعتمادًا على المعلومات الواردة في المصادر المذكورة (٨١-٨٤).

- **التحديات المستقبلية:**

يمكن حصر التحديات المستقبلية التي يواجهها القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة من خلال النقاط التالية:

- كيفية تطوير بيئة عمل القطاع لتكُونَ أكثر مرونة؛ وذلك عن طريق التعاون مع الدول المتقدمة في تطوير الجوانب الإدارية ومقاييس الأثر.
- كيفية التوسع بعدد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة ليصل أثر المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة لكل مواطنٍ ومقيمٍ في المملكة.

(83) Jenny Harlock, "Impact Measurement Practice in the UK Third Sector: A Review of Emerging Evidence," Third Sector Research Centre Working Paper 106, TSRC: Informing Civil Society (2013): 8–22.

(84) Social Ventures Australia, "SROI Lessons Learned in Australia" (2012), https://www.socialventures.com.au/news/sroi-lessons-learned-in-australia/, 11–21.

(85) Bruce Gurd, Unggul Purwohedi, and Cheryll Lim, "Potentiality of Social Return on Investment for Infrastructure Development in Emerging Economies," 13 Public Sector and Not-for-Profit Management Interactive Session (2014), https://www.researchgate.net/publication/298789015_Potentiality_of_Social_Return_on_Investment_for_Infrastructure_Development_in_Emerging_Economies.

(86) Aldowaish, "An Exploration of Social Impact Measurement (SIM) as a Tool for Enhancing Nonprofit Services Quality."

- كيفية عدم اقتصار دوْر المنظمات على تلبية الاحتياجات التي يواجهها المجتمع، بل بتشجيع المواطنين والمقيمين للمشاركة في صناعة احتياجاتهم بالتعاون مع المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة بحسب حاجتهم، وتقديم الخدمات والبرامج بطرق خلاقة ومبتكرة.
- إمكانية توسيع أنشطة القطاع لتواكبَ التغييرات السريعة والمتطورة في المملكة فالوقت الحالي من أجل المساهمة بتحقيق الدور المرجو للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ ضمن الرؤية (رؤية ٢٠٣٠)، كالمساهمة في خلْق محتوى ترفيهي يتناسب مع متطلبات المواطنين، وبذْل الجهود في تقديم الخدمات التي تساهم في دفع عجلة التنمية للمجال السياحي وغيرها من النشاطات المهمة.

التوصيات

شهدت المملكة العربية السعودية اهتمامًا بتطوير القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ؛ وذلك عن طريق إطلاق أهداف التحول الوطني في الرؤية (رؤية ٢٠٣٠) للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ، والتي تطمح إلى زيادة إنتاجية القطاع وزيادة أثره. نقدم من خلال هذه الدراسة التوصيات والحلول المقترحة لمواجهة تحديات القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ وللاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بتطوير القطاع؛ ليواكبَ التغَيُّرات ويتوافق مع المعايير العالمية، ويمكن تلخيص التوصيات في أربعة مقترحات كالتالي:

أولًا: أهمية إدراج مفهوم القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ إلى المناهج التعليمية الإدارية في المرحلة الثانوية وتخَصُّص إدارة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المعاهد العليا والكليات والجامعات السعودية وإدراج التخصص على لوائح الابتعاث الخارجي.

تكْمُنُ أهمية إدراج مفهوم القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ إلى المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية في زرْعِ لبنة الأساس للطالب والطالبة؛ وذلك من خلال تقديم نبذة عامة عن أهمية هذا القطاع وإمكانية المشاركة فيه من خلال التطوع والمساهمة في الأعمال البناءة؛ حيث إن هذا المفهوم كان وما زال بدرجة كبيرة مُقتصرًا على الجمعيات الخيرية والتبرعات وغَيْرها من السلوكيات التي تنبع من التعاليم والمفاهيم الدينية. كذلك ستعطي مثلُ هذه المناهج الفرصةَ للطلاب لأن يكونوا جزءًا من القوى العاملة مستقبليًّا والمشاركة في بناء القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ وتنميته وفتح قطاع مهم وأساسي في سوق العمل وخلق الفرص الوظيفية. إضافةً إلى ذلك، فلا بد من تدريس تخصُّص إدارة المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في الجامعات السعودية وفتح باب الابتعاث بالتخصص نفسه، فبالنظر إلى تجارب الدول المتقدمة نجد الاهتمام بالأبحاث العملية التي تتعلق بالقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ يبدأ من المرحلة الجامعية، والاهتمام بالجانب الأكاديمي يبدأ بإدراج التخصصات الجامعية المتعلقة بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. حيث تهتم عديدٌ من الدول المتقدمة بعملية تدريس تخصصات المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة كتخصص إدارة المنظمات غير الرِّبْحِيَّة، انطلاقًا من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه. ويمكن القول بأنَّ مثلَ هذه الفرص ستساهم في فتح فرص دراسة المجال وتعميق الفهم تجاه القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ، وتنمية الوعي العام من الجانب المعرفي والأكاديمي ليتكون لدى المملكة بنية تحتية متينة وكوادر أكاديمية متخصصة، إضافةً إلى الكوادر العاملة في القطاع.

إن العملية الإصلاحية لبناء الأُسس الخاصة بالمنظمات غير الرِّبْحِيَّة تحتاج إلى العمل والتكاتف بين صناع القرار والمنظمات المدنية والمنظومة التعليمية وبطبيعة الحال، يمكن إدراك النتائج الفعلية بعد أخذ الخطوات الأسياسية المذكورة سلفاً، ولتفعيل هذه التوصية لا بد من العملية التراكمية بين عدة قطاعات، وتجنب القرارات غير المدروسة والاجتهادات الفردية وتغير السياسات بتغير المسؤولين والتركيز على العمل المؤسسي ذي الأثر على المدى البعيد؛ وذلك من خلال وضع رؤية مستقبلية خاصة بالقطاع غير الرِّبْحِيّ ، التي تساهم في تحقيق رؤية المملكة.

ثانيًا: أهمية تأسيس مراكز مستقلة تختص بإصدار الأبحاث والدراسات العلمية عن القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ السعودي في جميع المجالات.

لا شك بأن المملكة تسعى جاهدة لإنشاء العديد من مراكز الاستشراف المعرفي، وبالإضافة لتلك الجهود لا بد من تقوية القدرة البحثية والمختصة بشؤون القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ والعمل على تأسيس المراكز التي تعمل على إنتاج الأبحاث العلمية عن القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ السعودي بجميع مجالاته بشكل مستقل، وذلك بالتعاون مع الجانب الأكاديمي والجانب العملي بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. وتكمن تلك الأهمية في سدِّ الفجوة المعرفية لأحدث التطورات الإدارية والمحاسبية لتطوير القطاع. ويمكننا الإشارة لصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة من الاستشارات الخارجية من الشركات المتخصصة والاعتماد عليها برسم مستقبل هذا القطاع، حيث إن القطاع يحظى بسمات محلية يصعب على المختصين من الخارج استشفافها مقارنةً بمن يعمل في أرض الواقع ويعيش التجربة المحلية.

ثالثًا: أهمية تأسيس مركز يهتم بتعظيم وقياس الأثر الاجتماعي.

تأسيس المراكز المهتمة بتعظيم وقياس الأثر الاجتماعي في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة السعودية، ففي الوقت الحاضر تلجأ معظم المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة للاستعانة بمراكز متخصصة بقياس الأثر الاجتماعي خارج المملكة: كالإمارات العربية المتحدة، ومصر وغيرهما، وذلك من أجل الاستفادة من أحدث المقاييس المطروحة في الدول المتقدمة؛ مما تسبَّبَ في ظهور الكثير من المشاكل التي أدت إلى عوائد سلبية على المنظمة، مثل: التكلفة المالية المُهْدَرَة على المقاييس التي قد لا تعكس أداء المنظمة بشكل حقيقي ومُنْصِفٍ والتي

قد تستخدم في تطوير برامج وخدمات المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، فهناك هدْرٌ للوقت؛ ويعود ذلك لطول فترة القياس والحصول على النتائج المطلوبة؛ حيث تبَيَّنَ لنا من خلال بحث أثر قياس العائد الاجتماعي من الاستثمار في خدمات المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية وجودُ الفجوة المعرفية للكثير من المنظمات بما يتعلق بأدوات قياس الأثر الاجتماعي ومعايير وجودة الخدمات والبرامج المقَدَّمَة من المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. ولذلك، فإن الجهود المبذولة بِنِيَّةِ ترك الأثر هي اجتهادات مبعثرة لا ترتقي إلى العمل المؤسسي المبنيِّ على التحليل والخطط الإستراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

يعتبر وجود المراكز المتخصصة بتصميم أدوات القياس للأثر بناءً على طبيعة وأنشطة وسمات المنظمة، هي خطوة جوهرية وضرورية وملحة، وتكمن أهميتها بتمكين المنظمات من معرفة الأثر الحقيقي الذي يعكس جهودها بشكل منصف للاستفادة من نتائج قياس الأثر في تطوير أداء المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة كَكُلٍّ، ويمكن أن يكون المركز مركزاً مستقلاً يتبع لجهة حكومية تسعى لتحفيز المنظمات غير الرِّبْحِيَّة وبناء القطاع على أساس إستراتيجي مُحكم.

رابعًا: مسؤولية القطاع تجاه المجتمع.

إنَّ دوْرَ معظم المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة محدود في تقديم الخدمات الاجتماعية وغَيْرها بشكل مباشر، دون النظر إلى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وبالنظر إلى تجربة السويد في تحوُّل دوْر القطاع من مُنْتِجٍ للخدمات إلى قطاع مبتكر وخلاق يخلق احتياجات المواطنين من خلال مشاركتهم وأَخْذ آرائهم في عين الاعتبار، فقد ساهم ذلك إلى انخراط أعدادٍ كبيرة من المواطنين والمقيمين في مملكة السويد بنسبة ٩٠٪ كأعضاء في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة. من جهة أخرى، على الرغم من تنوع أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة، معظم تلك الجهود تنحصر في الجوانب المتعلقة بالخدمات الاجتماعية، ولا شك بأن الجوانب الأخرى، مثل: قطاع الترفيه، ونقابة العمل تحضر بشكل شبه معدوم في أنشطة القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ السعودي. ومع الاهتمام المولى من الجانب الحكومي لقطاع الترفيه بإطلاق مواسم ترفيهية في كل منطقة من مناطق المملكة، تكمن مسؤولية القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ بالمشاركة في جميع أنشطة المجتمع والحضور في قطاع الترفيه وتوفير الأنشطة الترفيهية والتعليمية وإشراك المواطنين

في رسم التصوُّرِ لرغباتهم؛ والذي سيعود إلى تقليل نسبة الخطأ؛ حيث إن الخدمات تكون مبنية على حسب احتياجات المجتمع الحقيقية والتي صُمِّمت من المستفيد النهائي من الخدمة، وسيقلل ذلك من التكاليف، ويجعل الخدمات المَقَدَّمَةَ تصل إلى المستفيد بتكلفة أقل وجودة أكبر، ويعمل على سدِّ حاجات طبقات المجتمع المختلفة التي قد لا تستطيع المشاركة في الخدمات الترفيهية المَقَدَّمَةِ على أساس مردودٍ مادي. ونحن بحاجة ماسة إلى تمويل دراسات ميدانية تهدف إلى تحليل أسباب وشرح كيفية نجاح المنظمات الرائدة في المملكة والتي تركت أثرًا واضحًا: كمؤسسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز الخيرية «مسك الخيرية» والتي ساهمت في تغَير المفهوم السابق لمعنى (المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة)، وشاركت بشكلٍ جليٍّ في رفْع وعْي المجتمع بعدة أنشطة، وتعاونتْ مع أرقى المنظمات العالمية في مجالات التدريب والفنون والتعليم، وأصبحت إحدى المنظمات النموذجية والتي يتنافس لدخولها العديد من الكفاءات الشابة محليًّا وعالميًّا، وذلك لمساهمتها في دفع عجلة التنمية البشرية والاستثمار في طاقات الشباب ومساعدتهم للالتحاق بسوق العمل من خلال تدريبهم في مرحلة مبكرة.

الخاتمة

قدمنا في هذه الدراسة نبذة عن تاريخ القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ والجهود المبذولة لنشر وتعظيم أثر العمل الخيري. والتي ساهمت في حل الكثير من القضايا الإنسانية والتحديات الاجتماعية في الماضي، وتكونت مبادرات الأعمال الخيرية من جهود فردية وجماعية كدور الأوقاف الخيرية في سد الاحتياجات وتوفير الدعم المالي المستمر لخدمة المحتاجين.

إضافةً إلى ذلك عرضنا من خلال الدراسة واقع المنظمات غير الرِّبْحِيَّة عالميًّا، ولا سيما في الشرق الأوسط وقدمنا مقارنات لأثر القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في الاقتصاد؛ حيث تبين من خلال المقارنات بوجود شح في المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ لكثير من دول الشرق الأوسط، بينما توجد أبحاث المنظمات غَيْر الرِّبْحِيّة عالميًّا بوفرة، وتهتم بعرض أحدث التطورات وتساهم بتطوير وتعظيم أثر القطاع.

وتطرقنا إلى التحديات التي تواجه القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة العربية السعودية، ويمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية:

- التحديات التي يعانيها القطاع قديمًا وما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر، كصعوبة الحصول على التمويل والدعم المالي، وشحٍّ في بيانات القطاع وأثره، والبيروقراطيةِ ، والحوكمة الخاطئة.
- التحديات الحالية في تبنِّي القطاع لأدوات إدارية ومحاسبية مستحدثة لا تتناسب مع السمات المحلية وواقع القطاع.
- التحديات المستقبلية في تطوير بيئة العمل لتكُونَ أكثر مرونة، والتوسع بأعداد المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة، وعدم اقتصار دور المنظمات على تلبية الاحتياجات، وتوسيع أنشطة القطاع لتواكبَ التغييرات السريعة والمتطورة بشكل مبتكر وخلاق.

وعرضنا من خلال الدراسة توصيات للمساهمة بالتطوير المعرفي والعملي للقطاع غَيْر الرِّبْحِيّ في المملكة، وأهمية بناء الأساس المعرفي في مراحل التعليم المبكر والدراسات الجامعية وإدراج مناهج مختصة بالمنظمات غَيْر الرِّبْحِيّة، وأهمية تأسيس مراكز مستقلة مختصة تهتم بأبحاث القطاع غَيْر الرِّبْحِيّ لدراسة القطاع من عدة جوانب، كالإدارية والمالية وقياس الأثر الاجتماعي وتوسيع أنشطة القطاع

في تفعيل التواصل بين المنظمات والمجتمع، وذلك من خلال إشراك صوت المجتمع وتفعيل دور القطاع في الجوانب الأساسية للمجتمع، كقطاع الترفيه والثقافة والفنون ونقابة العمل وغيرها.

نبذةٌ عن المؤلِّفَين

آلاء عبد الله الدويش

تخرجت الباحثة آلاء الدويش في جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال بتخصص الإدارة بمرتبة الشرف الثانية، تدرَّبت في وزارة التعليم العالي في قسم التخطيط والإحصاء، وانضمت إلى معهد اللغة اليابانية في طوكيو «معهد ناقا نوما» وتخرَّجت في المعهد بمستوى اللغة اليابانية العالي، ثم أكملت دراستها العليا في جامعة كيئو اليابانية العريقة، وحصلت على درجة الماجستير بتخصص صناعة السياسات والتخطيط والابتكار الاجتماعي بتقدير ممتاز، إضافةً إلى حصولها على شهادة إضافية متخصصة من جامعة كيئو في مجال الابتكار الاجتماعي. وقد كان عنوان رسالة الماجستير: "أثر قياس العائد الاجتماعي من الاستثمار على خدمات المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة في المملكة العربية السعودية".

انضمت الباحثة إلى مركز أبحاث جامعة كيئو فوجي ساوا (The Keio Research Institute at SFC "KRIS") عام ٢٠١٩م، بوصفها باحثًا رئيسًا، تبحث في مشروع «أدوات قياس الأثر الاجتماعي في المنظمات غَيْر الرِّبْحِيَّة» وانضمت الباحثة إلى مرحلة الدكتوراه بجامعة كيئو باليابان وتعمل على إعداد أطروحة الدكتوراه في مجال مقياس الاستثمار بالبيئة والمجتمع والحكومة (ESG investment). إضافةً إلى عملها باحثةً مساعدة للبروفيسور كوكوريو جيرو نائب رئيس جامعة كيئو المرموقة.

عثمان علي المزيد

الأستاذ المساعد بجامعة اليابان للاقتصاد كلية إدارة الأعمال، يعمل باحثًا غَيْر مقيم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وباحثًا رئيسًا في مركز أبحاث جامعة كيئو فوجي ساوا ("The Keio Research Institute at SFC "KRIS")، إضافةً إلى ذلك انضم إلى جامعة توكاي اليابانية أستاذًا غير مقيم في كلية السياسية والاقتصاد قسم إدارة الأعمال في عام ٢٠٢٠م.

حصل على درجة البكالوريوس من كلية السياسة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال وتخصصين ثانويين في تعليم اللغة اليابانية للأجانب، وعلوم التصميم مع مرتبة

الشرف، وجائزة عميد كلية السياسة «جائزة الطالب المثالي» من جامعة توكاي اليابانية عام ٢٠١٣م. ثم حصل على درجة الماجستير في مجال صناعة السياسات والتخطيط والابتكار الاجتماعي، وحصل على جائزة «كاتو المرموقة» المقدَّمة لأفضل أطروحة علمية لطلاب الدراسات العليا من جامعة كيئو عام ٢٠١٥م، التحق بمركز التعاون البترولي الياباني جي سي بي بوصفه زميلًا باحثًا، ثم تدرج بالعمل ليصبح المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم عمل مستشارًا بالمركز نفسه التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI). مجال بحثه في الشركات العائلية السعودية والشركات التقليدية المعمِّرة في اليابان. ساهم بالترجمة في عدة لقاءات رسمية على المستوى القيادي كمشاركته بالترجمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين سمو الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-، وفخامة رئيس مجلس الوزراء الياباني السيد شينزو آبي، ولعددٍ من الوزراء والقادة والشخصيات الدبلوماسية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدم المركز تحليلات متعمقة حول قضايا الدراسات الاجتماعية الاقتصادية، والدراسات الثقافية، والدراسات الأفريقية والآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٨٦٩٢ فاكس: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com